اهالي العمارة يسهمون في استقرار الوضع الامني في محافظتهم

ميسان- محمد الحمراني

بخلاف الكثير من المدن العراقية.. تعيش مدينة العمارة وضعاً امنياً جيداً فهي لم تتعرض منذ سقوط النظام إلى هجوم سيارة مفخخة مثلاً ولا توجد انفجارات يتسبب بها انتحاريون وهذا ما جعل العديد من السكان يعيشون حياتهم بطريقة طبيعية ويسهرون إلى ساعات متأخرة من الليل في الحدائق العامة ولكن ما دور اهالي العمارة في استقرار الوضع الامني هذا ما نريد التعرف عليه.

القبض على عصابة

المواطن حسن عبد الله قال بخصوص هذا الموضوع: لأهالي محافظة ميسان دور كبير في استقرار الوضع الامني واعتقد بأن جهودهم الكبيرة في تتبع بعض الاخفاقات التي وقعت فيها الشرطة، اسهم في القضاء على العديد من السلبيات ومنها مثلاً حالات الاختطاف، التي حصلت بعد سقوط نظام صدام مباشرة حيث قام مجهولون باختطاف عدد كبير من التجار والاطفال وقايضتهم بمبالغ معينة وادت هذه الجرائم إلى حالة من الفوضى في المحافظة. وسألته: كيف انتهت مثل هذه

الحوادث؟.. فأجاب انتهت بعد ان اجتمع شيوخ عشائر العمارة واصدروا بياناً مشتركاً تعهدوا به.. بتقديم المجرمين إلى العدالة ويتحمل شيخ العشيرة المسؤولية القانونية ولا يعترف به شيخاً من قبل العشائر الاخرى.. في حالة تستره على مجرمين من عشيرته وعلى اساس هذا الاتفاق انتهى الكثير من الحالات الاجرامية. كان يتواجد في مكان اللقاء مواطن آخر اسمه (ماجد خليفة) قال : إنه احد الاشخاص، الذين اسهموا في تتبع عصابة قامت بخطف احد الاولاد وقمنا بتحرير الطفل بعد ذلك وتسليم افراد العصابة إلى مديرية الشرطة، لينالوا عقابهم القانوني.

اسلحة في بستان

ضابط الشرطة (ر.ع) تكلم عن دور الاهالي في دعم الوضع الامني فقال قبل فترة حاول بعض العناصر القادمة من خارج المحافظة، اغتيال احد المسؤولين وبدأوا يخططون لتنفيذ جريمتهم من مكان معين ولكن احد المواطنين شك في امرهم. فراقبهم اكثر من عشرين ساعة وحين عرف بأنهم يعدون لارتكاب جريمة.. بلغ عنهم دائرة مكافحة الجرائم الكبيرة التي القت عليهم القبض وتبين انهم خلية يقودها عضو فرع سابق واغلبهم من سكنة محافظة كربلاء ومن المجرمين السابقين الذين كانوا في سجن ابي غريب، قبل سقوط النظام وتحدث ضابط الشرطة (ر.ع) عن ان احد الفلاحين شاهد اشخاصاً.. يخفون قطعاً من السلاح قرب بستانه وكانوا يعودون في الليل لاخذ الاسلحة.. لانهم يعتقدون أن هذا المكان بعيد عن انظار رجال الشرطة ولكن الفلاح (ابو سعد) هو وابنه الكبير ابلغا (مركز شرطة حطين بخصوص هذا الموضوع.. الشرطة من جهتها.. اقامت كميناً لهم وتمكنت من القاء القبض عليهم.. واختتم كلامه قائلاً: في مدينة العمارة الكثير من الاشخاص الذين يتميزون بحرص ونبل (ابو سعد) وكلنا امل بأن تكون المصلحة العامة هي شاغلهم الوحيد.

تحت المطرقة

ان اجهزة الحكومة الامنية، لا يمكن وحدها ان توفر لنا الامن وعلينا جميعاً ان نضع نصب اعيننا هذه المسؤولية وان يكون لكل مواطن.. دور فعال في الابلاغ عن كل التحركات غير العادية والمريبة لمواجهة كل ما يريد ان يعرقل الامان والاطمئنان في مدننا لان في ذلك مساعدة للكثير من المواطنين، الذين ممكن ان يسقطوا بنيران بعض المأجورين واذناب النظام السابق.. ان مهمة تحسين الوضع الامني يجب ان يسهم فيها الاهالي مع اجهزة الشرطة، بعد ذلك والا يبقى الكثير من المدن تحت مطرقة الموت المفاجئ.

المدير العام لديوان الرقابة المالية في الفرات الاوسط لـ(...)

حالات من الخلل والفساد بالمال العام وجدناها في عدد من الدوائر

بابل / مكتب المدى

يعد ديوان الرقابة المالية واحدا من اهم الدوائر التي يأخذ عملها بالحسبان لتأشير مصداقية وشرعية الحكومات، فالحكومة التي لا يتوفر فيها ديوان رقابة مالية يؤدي وظيفته الرقابية استناداً للانظمة الرقابية المعمول بها يكون احتمال فسادها وارداً، واستقلال هيئات الديوان الرقابية شرط ضروري لكي تمارس دورها الرقابي في قطع الطريق على ضياع المال العام، ولضمان التأكد من حسن التصرف به.

خالد العارضي المدير العام للرقابة المالية/ الفرات الاوسط

سلطة عليا

وفي لقاء اجرته (المدى) مع السيد خالد حسين علي العارضي المدير العام لديوان الرقابة المالية لمنطقة الفرات الاوسط اتضح ان هذه المؤسسة الرسمية (الحكومية) هي ليست مراقباً عاماً للحسابات المالية واوجه صرف التخصيصات المالية وحسب بل تمثل سلطة عليا فوق مستويات السلطة المألوفة والبناء الهرمي لتلك المستويات وكما قال: فان "كل ما يصرف من وزارة المالية لمؤسسات الدولة او مؤسسات المجتمع المدني هو خاضع للرقابة المالية مثل مجالس المحافظات وما يشابهها، ان المال العام خاضع للتدقيق وكلمة التدقيق هذه هي التي تمنح الديوان السلطة العليا على مؤسسات الدولة للحفاظ عليها من الوقوع في منزلق الفساد المالي، ودائماً تحظى هيئات الرقابة المالية بالاحترام المبالغ فيه نتيجة المهمة المكلفة بانجازها وقد حدثني احد العاملين في ديوان الرقابة المالية قائلاً ان مدير عام شركة في النظام السابق قد منح شقة مؤثثة بهدف التغاضي عن خلل في الأداء المالي يصل إلى عشرات الملايين من الدنانير.

اذن حق المساءلة الممنوح قانوناً لهذه المؤسسة هو الذي يجعلها سلطة عليا لها حق مساءلة رؤوس الهرم السلطوي عن أي خلل مالي واداري.

مهمة عديدة

والمهمات التي تقوم بها هيئات ديوان الرقابة المالية كما عرضها السيد خالد العارضي تتمثل في عدة امور اهمها:

-فحص وتدقيق معاملات الانفاق العام للتأكد من سلامتها.

-فحص وتدقيق معاملات تخمين وتحقيق وجباية الموارد العامة.

-والرقابة وتقويم الاداء فالتشكيل او المؤسسة التي تخضع للتقويم يتم تدقيقها من جوانبها المالية والادارية والفنية لاكثر من سنة، وتقاس بمجموعة من المعايير لبيان حقيقة المؤسسة واين تقف، ويمكن القول انها حققت اهدافاً ربحية عالية الا ان هذه الربحية بعد فحص حقيقتها واخضاعها للقواعد العلمية العالمية يلاحظ ان ربحيتها المتحققة ليست من النشاط الاساس المقرر في اهداف المؤسسة، وانما من ممارسة خارجة عن واجبات المؤسسة في هذه الحالة فان الربحية المتحققة وان كانت عالية لا تعطي مؤشراً واضحاً لمدى ايجابية المؤسسة في تحقيق اهدافها. كما يقوم ديوان الرقابة المالية بتقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية إلى تشكيلات الدولة والمساهمة في وضع وتدبير وتطوير القواعد الاصولية إلى تشكيلات الدولة.

مصداقية الحكومة

وتطرق العارضي لمهمات ديوان الرقابة المالية وعرج على التعريف القانوني لديوان الرقابة المالية قائلاً: "ان هذا الديوان هو مؤسسة حكومية مستقلة ذات شخصية معنوية للمساعدة في تعزيز الاقتصاد واثبات مصداقية حكومة العراق، كما نص ايضاً على وجوب ان يعمل الديوان مقترناً مع المفوضية العامة للنزاهة لضمان بقاء الحكومة العراقية مستقيمة وذات شفافية ويمكن مساءلتها من قبل الشعب العراقي، وهناك لجان شكلت للتنسيق ودراسة آلية العمل مع مفوضية النزاهة والمفتشين العموميين.

خطة سنوية

واوضح السيد العارضي ان عمل ديوان الرقابة المالية لا يجري الا بموجب خطة سنوية وهذه الخطة يجري تداولها من القاعدة حتى القمة ومن ثم تتم المصادقة عليها، وقبل الانتهاء من الخطة يعقد مؤتمر سنوي تجرى فيه مناقشة خطة العمل الرقابي السابقة مع نتائج تنفيذها وتطوير الايجابيات واقتراح البدائل لتذليل الصعوبات ومناقشة خطة العمل الرقابي للسنة القادمة.

تحصين الموظفين

واكد ان عمل ديوان الرقابة المالية لا يكفي لتطهير الادارات من العناصر الفاسدة وغير الكفء فاعادة تربية المجتمع واعادة النظر بالانظمة والتعليمات تؤمن تحصين الموظف في التصرف بالمال العام، وتهيئة الملاك الكفء في التشكيل المعني، أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وهناك جانب مادي مهم وهو حيوي لنجاح عمل ديوان الرقابة المالية وخطورته في سير اعمال الدولة والمجتمع يتصل بالحصانة المادية لموظفي الديوان فهم رقباء الشعب على المال العام. وبدون الديوان وموظفيه تتفسخ الادارات، نحن كالمواد الحافظة للاغذية كالملح وسواه بالنسبة لدوائر ومؤسسات الدولة.

حالات الخلل والضعف

كما صرح السيد مدير ديوان الرقابة المالية في الفرات الاوسط ان عمل الديوان في منطقة الفرات الاوسط استطاع ان يغطي غالبية دوائر محافظة بابل وقسماً من دوائر ومؤسسات محافظتي النجف وكربلاء بسبب قلة الملاك، وأضاف ان الهيئات الرقابية تمكنت من تأشير عدد من حالات الخلل والضعف في الاجراءات المطبقة من قبل الدوائر في الحفاظ على موجوداتها (الثابتة والمتداولة)، وحالات الصرف في المال العام.

مدير عمل وضمان بابل:

قانون عمل الاحداث الجديد يخفض عدد العاطلين

بابل- مكتب المدى

تتشكل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من عدد من الدوائر التي يرتبط بعضها بالبعض الآخر بخصائص تسهم في توفير الخدمة للمواطنين، واهم هذه الدوائر هي دائرة العمل والضمان الاجتماعي التي تتفرع منها مجموعة من الاقسام حيث لكل محافظة قسم خاص بها وقد طرح مندوب المدى عدداً من الاسئلة على السيد اكرم هادي رضا مدير عمل وضمان محافظة بابل واجاب على سؤال يتعلق بالقوانين التي كانت سائدة في زمن النظام السابق فقال:

-ما زالت تلك القوانين معمولاً بها ونافذة المفعول باستثناء، قانون رقم (٨٩) في ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٤ الخاص بعمل الاحداث حيث تم الغاء البنود الخاصة بعمل الاحداث في قانون العمل المرقم (٧١) لسنة ١٩٨٧,

ونحن نعتقد أن تشريع هذا القانون يمثل بداية طيبة ونأمل معالجة الثغرات الموجودة في القوانين الاخرى لان المرحلة مختلفة في جوانبها العديدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب ما يناسبها ويمثلها بشكل مقبول. وعلى سبيل المثال هناك قوانين تحتاج بشكل سريع إلى اجراء التغييرات عليها وفيها قانون التقاعد والضمان الاجتماعي المرقم ٣٩ لسنة ١٩٧٢، كذلك قانون الخدمات الصناعية المرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠,

مشكلة جمع الاشتراكات

وعن وظائف القسم وعلاقته بأصحاب المعامل والورش: قال يقوم قسمنا عبر ملاكه الوظيفي بتنفيذ القوانين المشروعة التي تتمثل في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية اضافة إلى تخصيص الرواتب التقاعدية للعمال الذين لهم خدمات تؤهلهم لنيل الراتب التقاعدي الذي شهد تطوراً في الوقت الحاضر، حيث اصبحت حدوده العليا (١٠٠) الف دينار.

وسألناه: اين هذا الراتب التقاعدي المدفوع للعامل؟

-اجاب: يأتي الراتب نتيجة اشتراك المشاريع في القطاعات الخاصة والمختلفة والتعاونية. لان المشاريع التي تشغل ثلاثة عمال فاكثر ملزمة بالدفع عن عمالها نسبة ١٢٪ من الاجر الذي يتسلمه في الشهر، ويدفع العامل ٥٪ وما يهمنا هنا، الاشارة إلى المتاعب الكبيرة التي واجهها القسم في متابعة استحصال النسب المترتبة على تلك المشاريع خصوصاً بعد سقوط النظام السابق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ لان الكثير من اصحاب المشاريع امتنعوا عن تسديد المبالغ المترتبة بذممهم وقد تبين لنا في اخر احصائية ان ٦٠٪ من المشاريع لم تسدد التزاماتها المشار إليها. ونعتقد بأن هذا ناتج عن الثغرات الموجودة في قانون (٨٩) في ٣ / ٥ / ٢٠٠٤ الذي حقق ضجة اعلامية اكثر من أي شيء آخر.

اكرم هادي رضا مدير عمل وضمان محافظة بابل

مراقبة الدقة والجودة

وعن الدور الرقابي والتفتيش لقسم الضمان والعمل في المحافظة اوضح السيد اكرم هادي ان القسم يقوم بمراقبة اصحاب الورش ومحال التصليح المشمولين باحكام قانون الخدمات الصناعية المرقمة (٣٠) لسنة (٢٠٠٠) من اجل تشجيع اصحابها، وضبط الاعمال وتحقيق الدقة في الانجاز، اضافة إلى مساعدة اصحاب الكفاءات الذين يرومون فتح ورش خاصة بهم، والعمل على تخصيص قطع اراض لمشاريعهم بالتعاون مع مديريات البلديات في المحافظة.

فرص عمل للعاطلين

وعن خطط القسم في توفير فرص عمل العاطلين في المحافظة قال ما يشغلنا الان ونتابع تفاصيله هو مكتب التشغيل وهو القسم الوحيد في العراق الذي يفتح حتى الان، على الرغم من اهميته ووجود اعداد كبيرة من العاطلين. وعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء الذي وجه جميع الوزارات بوجوب ارسال كشوف عن حاجاتها من الوظائف الشاغرة لديها إلى مكتب التشغيل في بغداد والمحافظات، الا اننا لم نجد أي تعاون من فروع هذه الوزارات في محافظاتنا، باستثناء قسم الاحصاء.

ورداً على سؤال حول: ما آلية تنظم هذه العلاقة؟

- اوضح: تتعلق الآلية بضرورة توفر قاعدة البيانات في كل قسم وتتضمن البيانات جميع المعلومات الخاصة بالعاطلين. وعندها يتمكن القسم من الاتجاه إلى دائرة ما مؤشرة حاجتها إلى الوظيفة بتعيين طالب العمل، الحائز على الشروط والاوصاف الوظيفية المطلوبة.

ونحن نعتقد ضرورة الاهتمام بتوفير فرص عمل للعاطلين، لان ذلك سيسهم في خلق ظروف موضوعية للاستقراء واعادة بناء الوطن وتطويره.

بعد تزايد عدد سيارات الحمل

(كراج اللوريات) صار عبئاً على مدينة الكوت والمرور والبلديات بلا قرار

واسط / جبار بجاي

قيل قديما (الاختلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية) والقضية التي نتحدث عنها تطابقت أو اختلفت الاراء فيها هي بحاجة إلى دراسة وقرار مناسب لا يخلو من الجرأة والشجاعة طالما يصب في المصلحة العامة.. لكن للأسف الشديد في تقديرات بعضهم صار كل ممنوع مرغوباً وكل مرغوب ممنوعاً ولعمري تلكم هي الخسارة التي يمنى بها الجميع وذلك الطريق الذي يقودنا إلى الوراء وليس إلى الإمام ولعل الذي أريد الحديث عنه هو موضوع تعدد كراجات النقل وسط مدينة الكوت واختيار أماكن هذه (الكراجات) بشكل كيفي من قبل نفر من السواق وأصحاب المركبات ممن لا يروق لهم النظام .فهل من المعقول أن تتخذ سيارات الحمل الكبيرة على اختلاف أنواعها كراجات لها وسط المدينة فتغلق الشوارع وتسد الطرقات وتؤدي إلى مزيد من الفوضى والإرباك المروري وكل ذلك يحصل أمام أصحاب القرار لكن الجميع يغض النظر عن الموضوع على طريقة القول الشائع (آني شعليه) حتى ان السكوت عن هذا الأمر جعل أصحاب (اللوريات) مع ما حصل فيها من زيادة (منفستية) في المدة الأخيرة يتوسعون في تلك الكراجات لتزداد الفوضى ويعم الاختناق أكثر فأكثر.

حكاية اصحاب (اللوريات)

قبل أن نستمع إلى رأي أي من المسؤولين توجهنا مباشرة إلى كراج (اللوريات) نطرح الموضوع أمام السواق أنفسهم فكان احدهم قد استعجل بالإجابة قائلا: لماذا نحن الهدف دائما فكما ترى هناك الكثير من هذه (اللوريات) قد دخل القطر مؤخرا مثلها مثل مئات الآلاف من سيارات المنفيست واصحاب هذه (اللوريات) للأسف الشديد عندما جاءوا إلى هذا المكان كانت هناك مساحة محددة لنا نقف فيها منذ عدة سنوات فهم لم يلتزموا معنا فراح بعضهم يستغل الساحات المجاورة لنا والشوارع القريبة منا على طريقة الحوا سم ومثله فعل الآخرون أما نحن فقد التزمنا بالمكان المخصص لنا ولم نؤثر على أحد لكن في حقيقة الأمر أقول أن المكان ضيق والسيارات كثيرة.

وعلق احدهم :لم نكن نحن السبب بل البلدية هي وحدها من يتحمل ذلك كان هناك كراج قد اختير لنا في السنوات الماضية يقع في منطقة الحاوي وفي تقديري هو مكان مناسب وجيد وقريب بعض الشيء من المدينة لكن بعد استحداث كلية التربية التي توسعت فيما بعد لتصبح جامعة واسط صار هذا المكان ضمن منشآت الجامعة ولا يمكن أن نكون فيه مما دفعنا للعودة إلى المكان الجديد وهو مكاننا القديم وبالمناسبة أن المكان الذي نتواجد فيه حاليا هو جزء من (كراج) الكوت القديم الذي تم تحويله إلى مكان آخر على أساس أن هذه الأرض مخصصة لإنشاء أبنية المركز التجاري في الكوت الذي ظل على المخططات والخرائط بعد أن تأجل العمل فيه لأسباب لا علاقة لنا بها الأمر الذي جعله يكون مكانا مناسبا لنا في السابق حيث ان عدد هذه ((اللوريات)) قليل بل أن عدد السيارات على أنواعها قليل أيضا أما الان فالأمر يختلف تماما كما ترى أن العدد كبير جدا ولايمكن أن يستوعبه المكان ونحن ندرك جيدا كم نسبب مضايقات للآخرين لكن ماذا نفعل ثم ماذا لو فكرت البلدية في إيجاد مكان مناسب غير هذا المكان على أن لا يكون بعيدا عن مركز المدينة إنني أرى أن الحل المناسب هو اختيار ساحة غير هذا المكان ونحن مع الموضوع وسوف نلتزم لكن لو حصل ذلك أرجو أن لا يسمح بعد بوقوف السيارات ذات الحمولة الصغيرة والمتوسطة مثل (صلاح الدين والدانا والمرسيدس والكيا والهونداي والأنواع الأخرى الحديثة ذات الحمولات المتوسطة) نحن نريد مكاناً يجمع الكل.

الفصل بين الحمولات

السيد محمد هادي صاحب سيارة كيا حمولة ٢طن كان له رأي آخر إذ يقول كما ترى أن سيارات الحمل الموجودة في هذا الكراج هي بأنواع مختلفة وطبيعي أن عملها يختلف فهل من المعقول أن يكون عملها متشابهاً، لايمكن فالوريات والتريله والقاطرة والمقطورة تقف هنا وصلاح الدين والدانا والكيا والمرسيدس بعض السيارات حمولاتها عالية تتجاوز ٤٠ أو ٥٠ طناً وبعضها الآخر حمولاتها قليلة لاتزيد على طنين إذن لابد أن يكون فصل في المكان نحن نريد هذا المكان لنا و (اللوريات) والسيارات الأخرى ذات الحمولات الكبيرة لابد أن يكون لها مكان آخر حتى لو خارج المدينة لأنها هي سبب المشاكلات وهي التي تسبب الاختناقات أما نحن فسياراتنا صغيرة ثم هناك (كراج) آخر للسيارات الأخرى الصغيرة ذات الحمولة طن واحد (البيكبات) أين تذهب إنها زحفت على هذا الكراج بعد أن تم تحويل كراجها السابق الذي يقع خلف الأسواق المركزية إلى مكان وساحة للباعة الجوالين . إن الموضوع كله مبني على خطأ ولابد أن تكون المعالجة مدروسة ومنطقية نحن ندرك حجم الضرر الذي نسببه للمدينة وللمارة ولأصحاب المحال القريبة منا لكن ماذا نفعل نريد أن نعمل ونكسب الرزق الحلال لعوائلنا.

القانون فوق الجميع

السيد علي محسن صاحب سيارة ذات حمولة صغيرة (١ طن) قال لنا أولا نحن نتفق مع كل شخص يسعى الى النظام نحن نريد ذلك حتى لو ضغطنا على أنفسنا لان القانون فوق الجميع والقانون هو من يعطي كل ذي حق حقه وبعد كل السنوات الماضية فأن الأجدر بنا أن نعمل يدا بيد لبناء دولة القانون وهنا أقول أن الموضوع له أبعاد وتداعيات أخرى عديدة والخطأ موجود فعلا لكن لا نتحمله نحن فقط بل البلدية والمرور والتخطيط العمراني وكل الأطراف تشترك في ذلك فهذا الكراج هو كراج (اللوريات) منذ سنوات عديدة لكن عندما كان عدد قليل جدا وكان هناك كراج آخر لنا لأصحاب البيكبات وقد تم استغلاله مؤخرا من قبل البلدية حيث انشئت فيه محال صغيرة لأصحاب البسطات والباعة الجوالين الذين كانوا ينشرون الفوضى وسط المدينة ووجودهم في هذا المكان هو عين الصواب لكن مع الأسف أن بعضاً منهم أو القسم الأكبر لم يلتزم وظل يلعب مع البلدية مثل القط والفأر أما نحن فقد تم ترحيلنا من المكان السابق فماذا نفعل أقول بكل صراحة لقد سددنا الشوارع والطرقات وزدنا الطين بلة وصارت المنطقة كلها فوضى على فوضى وهذه حقيقة نحن نتحدث أحيانا بعضنا مع بعضنا الأخر حول المعاناة التي نسببها والازدحام بعضنا صدقني يحترم نفسه ويعود إلى أهله عندما لم يجد مكانا مناسبا للوقوف فيه لأنه لا يريد أن يكون سببا في زيادة الفوضى والازدحام وبعضنا الآخر لاهم له سوى مصلحته فقط ويقف كيفما يشاء ، نعم المشكلة موجودة والمعاناة للآخرين حقيقية وتزداد يوما بعد يوم (و (اللوريات)) هي الأخرى تزداد وكذلك الحال بالنسبة (للبيكبات) لكن مفتاح القضية بيد البلدية والتخطيط العمراني والمرور على الدوائر المعنية أن تلتفت للموضوع بجدية وتختار لنا وللوريات مكانا مناسباً حتى لو كان خارج المدينة وعندها ستكون المحاسبة أمرا واجباً للمخالفين.

تعدد (الكراجات)

احد منتسبي مرور البلدة قال: إن ظاهرة تعدد (الكراجات) في المدينة بشكل عام هي ظاهرة غير صحيحة ومرفوضة وفي حقيقة الأمر سببت لنا متاعب وكذلك متاعب للمواطنين فمسألة الوقوف هنا وهناك سرعان ما يتحول المكان إلى كراج ظاهرة لها من الانعكاسات السلبية الكثير ولكن للأسف الشديد أن هذه الظاهرة اتسعت لتشمل ((اللوريات)) وسيارات الحمل الأخرى المختلفة التي هي الأخرى أصبحت في تزايد مستمر وصار الكل يعمل على شاكلته مع غياب المحاسبة وتطبيق القانون تفاقم الوضع وأصبحت السيطرة عليه شبه مستحيلة. نحن قادرون على المحاسبة لكن النتائج ربما تكون غير جيدة نحن نسعى لتفعيل عملية الشعور بالمسؤولية ، أولا نريد أن يشعر من يرتكب الخطأ بأنه على خطأ وعليه أن يصحح الخطأ وهذه العملية قد تكون صعبة أحيانا لكنها تؤدي إلى نتائج طيبة على صعيد البناء الصحيح بعض أصحاب ((اللوريات)) والسيارات الأخرى وحتى سيارات الحمل يحترم هذه المسائل جيدا وما أن نتحدث معه يعترف بالخطأ ويطلب السماح ولا نراه يكرره ثانية وبعضهم الأخر مع الأسف على العكس تماما المهم أن حصيلة عملنا وثماره هي في القسم الأول الذي أصبح الآن في تزايد ولابد من الإشارة إلى أن المعالجة لابد أن تكون من قبل الجهات المعنية فعليها أن توفر المكان المناسب والبديل وعنها ستكون المحاسبة واجبة.